أثر أبعاد المواطنة التنظيمية على تحقيق التنمية المستدامة

دراسة ميدانية بمقر بلدية عين الملح

تاريخ الإرسال:2019/03/04

ط/د.محمد بن كيحول ط/د. طيباوي سعدية

جامعة المسيلة

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن أبعاد المواطنة التنظيمية السائدة داخل مقر بلدية عين الملح، وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم عوامل تحقيق هذه التنمية في أي منظمة هو رفع وتطوير الأداء على المستويات الفردية والجماعية والتنظيمية، ويكون ذلك اعتمادا على تنمية سلوك الدور الغير رسمي لدى أفرادها وهو ما يعرف بسلوك المواطنة التنظيمية، كدراسة ميدانية بمقر بلدية عين الملح حيث تكونت عينة الدراسة من 104 موظف، وانطلاقا من ذلك نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل العام التالي:

- هل تؤثر أبعاد المواطنة التنظيمية في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح ؟

الكلمات المفتاحية: المواطنة التنظيمية - التنمية المستدامة - موظفي البلدية.

Abstract:

The present study aims to reveal the dimensions of organizational citizenship prevailing within the municipality of Ain El-Melh, and its relation to the achievement of sustainable development, and one of the most important factors to achieve this development in any organization is to raise and develop performance at the individual, collective and organizational levels, Which is known as the behavior of organizational citizenship, as a field study at the municipality of Ain-salt, where the sample of the study of 104 employees, and from this we try through this study to answer the following general question:

- Do the dimensions of organizational citizenship affect the sustainable.
development of the staff of the municipality of Ain el-Malh?

Keywords: Organizational Citizenship - Sustainable Development - Municipal Employees

مقدمة:

يجمع المختصون على أن الاستثمار في المورد البشري من أهم عوامل تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية وهو أساس تطور كل منظمة واستمرارها وهذا ما تسعى المنظمات إلى تحقيقه، ولعل من أهمية عوامل تحقيق هذه التنمية هو تعديل السلوك الإنساني داخل هذه المنظمات وجعل أفرادها تبنون سلوك المواطنة كسلوك تطوعي وان من أهم نتائج هذا السلوك هو رفع مستوى الداء المهني للعاملين، الذي يضمن رفع مستوى الأداء وبالتالي تحقيق النجاح للمنظمة، ونظرا للتطور التكنولوجي المستمر والتنافسية بين المنظمات يحتم على المنظمة أن تساير هذه التغيرات لتحقيق التنمية المستمرة والمستدامة وإطالة دورة حياتها، من خلال جعل أفرادها يواكبون ويتوافقون مع التطورات الحاصلة، عن طريق تبني السلوك التطوعي الخارج عن التوصيف المهني الذي يدل على أهمية المنظمة بالنسبة وحرصه عليها. وهذا ما نحاول تسليط الضوء علية في مداخلتنا من خلال دراسة أبعاد المواطنة التنظيمية المتمثلة في الإيثار ووعي الضمير والسلوك الحضاري وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الإطار العام للدراسة:

1 - إشكالية الدراسة:

أصبح كيفية تنمية هذا السلوك الغير رسمي الشغل الشاغل للباحث الجزائري قناعة منه بأنه من أهم عوامل، نجاح ونمو المنظمات وتحقيق الفعالية التنظيمية وتجسيد الالتزام الوظيفي لدى أفرادها وبلوغ أعلى درجات الولاء لها، فالمنظمات الناجحة هي التي تستثمر في انتقاء العاملين لديها من خلال برامج الاختيار المهني وتسعى إلى البناء القيمي والشخصي لهم الذي ينعكس على نمو سلوك المواطنة التنظيمية لديهم، والتي بدورها تكون سببا في تفاني العامل ونمو الروح المعنوية والإبداع والمساعدة لديهم خارج التوصيف الوظيفي، أي كسلوك إضافي ينعكس على التنظيمات ويخلق تفاعل ايجابي بين أعضاء المنظمة، ويعزز انتمائهم، ويرفع مستوى رضائهم الوظيفي وأدائهم مما يسهم في تحقيق أهداف المنظمة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ضوء ما سبق تم طرح التساؤلات التالية:

- هل يؤثر الإيثار في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح ؟
- هل يؤثر وعي الضمير في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح ؟
- هل يؤثر السلوك الحضاري في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح ؟
- هل تؤثر أبعاد المواطنة التنظيمية مجتمعة في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح ؟

2- فرضيات الدراسة:

- يؤثر الإيثار في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح.
- يؤثر وعي الضمير في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح.
- يؤثر السلوك الحضاري في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح.
- تؤثر أبعاد المواطنة التنظيمية مجتمعة في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي مقر بلدية عين الملح.

3 - أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين المواطنة التنظيمية السائدة وأبعادها المتمثلة في (الإيثار - السلوك الحضاري - وعي الضمير)، داخل المنظمة –مقر بلدية عين الملح - في تحقيق التنمية المستدامة.

4 - أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إثراء المعرفة العلمية للعلاقة بين أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية السائدة داخل مقر البلدية وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهميتها التطبيقية من خلال إفادة الجهات المختصة من خلال النتائج المتوصل إليها وما تقدمه من اقتراحات وتوصيات، وتكمن أهميتها أيضا في:

- أنها من الدراسات الأولى محليا في حدود اطلاع الباحث، التي تتناول العلاقة بين أبعاد المواطنة التنظيمية السائدة داخل مقر بلدية عين الملح وتحقيق التنمية المستدامة بها.

• تقديم معلومات واقتراحات قد تساعد في تحقيق التنمية المستدامة بها.

ثانيا: الإطار النظري:

1- المواطنة:

1-1- مفهوم المواطنة :

المواطنة في اللغة مشتقة من كلمة الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنســـان والجمع أوطان ، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام أوطنه اتخذه وطنا وأوطــن فلان ارض كذا، أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيه.

والمواطنة في الاصطلاح تشير على انتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد فيها أو هاجر إليها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساو مع بقية المواطنين بالحقوق والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولــة كمــا يحددها قانون تلك الدولة.

وهناك من الباحثين من تناول المواطنة على أنها مفهوم يشمل عدة أبعاد هي: سياسية، ومدنية، واجتماعية، وبيئيــة، حيــث عبر مارشال (Marshall, 1994)عن هذه الرؤية في دراســته التــي بعنــوان " المواطنة والطبقة الاجتماعية" حيث قام بتعريف المواطنة بأنها المكانــة الممنوحــة للذين يتمتعون بالعضوية الكاملة في الجماعة، وأن جميع من يتمتعون بهذه المكانــة هم متساوون من ناحية الحقوق والواجبات.

وتعد المواطنة من الموضوعات الهامة التي شغلت وما تزال تشغل العديد من علماء الاجتماع والسياسة، ومما ساعد على المزيد من الاهتمام بها ما يشهده العــالم من اهتمام بمسألة نشر الديمقراطية في دول العالم ، والدعوة إلى العولمة من جهــة، ومن جهة أخرى موجات العنف والصراعات الدموية التي اجتاحت كثيراً مــن دول العالم والقائمة على أساس التفرقة العنصرية والعرقية أو المذهبية بين أبناء الــوطن الواحد،

وعند الحديث عن رؤية الإسلام للمواطنة فيرى (عمارة، 2005) على أنه حين اكتفت مذاهب وفلسفات تحديد حدود الوطن بجغرافية الأقاليم أو العرق أو اللغة، فإن الإسلام قد وحد ديار الإسلام بالعقيدة والشريعة، رغم التمايز في القبائل والشــعوب والأوطان والأقوام فاجتمعت في منظومته كل من العالمية والأممية مــع الوطنيــات والقوميات، دونما تناقض أو تعارض أو عداء، وهذه الحقيقة فــي علاقــة الإســلام بالوطنية هي التي جعلت الوطن والوطنية المقام العالي في ظل الانتماء الإســلامي، الذي لا يقف عند حدود وطن بعينه، فالقرآن الكريم يتحدث عن حب الإنسان لوطنه كمعادل وقرين لحب هذا الإنسان للحياة.[1] ـــــ

1-2- مفهوم المواطنة التنظيمية:

فحسب سكول و آل" Scholl et all "(1987) فالذين سموه سلوك الدور الإضافي عرفوه أنه "ذلك النمط من السلوك الذي يصدر من الفرد ولــه تــأثير وظيفي إيجابي في أداء المؤسسة ككل، ويقع خارج نطاق المتطلبات الرسمية للوظيفة ويتضمن بعدا إيثاري.

أما بفر "Puffer"(1987) فقد أطلق عليه سلوك الموالاة أو الدعم أو التأييد الاجتماعي وعرفه

أنه "مجموعة من الأفعال لم تحدد بصورة مباشرة من قبل التوصيف الوظيفي، ولكنها تجلب مصالح ومنافع للمنظمة تسمو على المصلحة الفردية". راتب السعود، سوزان سلطان، 2008 [2]

أما ماك أليستر"McAllister"(1989) فقد سماه السلوك غير المكلف أو غير المفروض، وعرفه أنه "نمط مـــن أنماط السلوك يقوم به العامل وهو غير مكلف به رسميا ضـــمن اللـــوائح الرســـمية والقانونيـــة للمؤسســـة". راتب السعود، سوزان سلطان 2008، [3]

1-3- أهمية سلوك المواطنة التنظيمية :

يجمع الكثير من الباحثين والدارسين لسلوك المواطنة التنظيمية على أهميته الكبرى للمنظمة والفرد على حدٍ سواء، وتتبع أهمية هذا السلوك من كونه يساهم في تحسين الأداء الكلي للمنظمة عن طريق بناء قاعدة علاقات تبادلية بين الموظفين في الإدارات المختلفة، أيضاً يسهم هذا السلوك في تقليل الحاجة إلى تخصيص الموارد النادرة لوظائف الصيانة، ويحافظ على تماسك ووحدة المنظمة، كما أنه يحسن من قدرة المديرين وزملاء العمل على أداء أعمالهم عن طريق تخصيص وقت أكبر للتخطيط الفعال، وجدولة الأعمال، وحل المشاكل وغيرها.

وأشار (العامري، 2004) إلى أن كثيرا من الدراسات في مجال سلوك المواطنة التنظيمية ذات أهمية كبرى للمنظمات خصوصاً فيما يتعلق بكفاءة وفاعلية المنظمة في تحقيق أهدافها والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة عمليات الإبداع وسرعة المنظمة للاستجابة للمتغيرات البيئية وقدرتها على التكيف معها وتكيف العاملين معها. أيضاً توصلت دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين سلوك المواطنة التنظيمية وكل من جودة، وكمية العمل المنجز، وفي تفسير الباحثين لهذه النتيجة، أشاروا أن هناك عددا من الأسباب قد تشرح هذه العلاقة منها: أن سلوك المواطنة التنظيمية يساعد على توجيه الموارد بشكل أكبر نحو تحقيق الأهداف الإنتاجية، وأنه يعزز من إنتاجية المديرين والعاملين، ويسهم في تنسيق النشاطات بين جماعات العمل بشكل أفضل، ويعزز قدرة المنظمة على استقطاب أفضل للعاملين، والمحافظة عليهم عن طريق جعلها مكان عمل جاذب[4].

1-4- أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية:

من خلال الدراسات فقد اختلفت وجهات النظر في تحديد أبعاده، إلا أن هناك اتجاهين، فالاتجاه الأول يقسمه إلى بعدين: بعد فردي متعلق بمساعدة الموظفين الآخرين ومحاولة حل مشاكلهم، وبعد منظمي وهو سلوك المساعدة الموجه نحو المنظمة والذي لا يعد جزءا من متطلبات العمل الرسمي.

أما الاتجاه الثاني فيقسمه إلى خمسة أبعاد وهي:

أ-الإيثار: ويطلق عليه سلوكيات المساعدة وهو نمط من السلوك يقوم به العامـــل أو الموظـــف لمســـاعدة الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر لحل مشكلاتهم المتعلقة بالعمل داخل المؤسسة.

ب-الكياسة : ويطلق عليها اللياقة واللطف أو المجاملة، وهو السلوك الذي يحرص فيه العامل أو الموظف على منع وقوع المشكلات المتصلة بالعمل وتجنب استغلال الآخرين والقيام بمشاكل معهم.

ت-الضمير الحي والتفاني : وهناك من يطلق عليها الطاعة العامة وهو إخلاص الفرد لمثاليات يضعها كمعيار لسلوكياته، فيتجه إلى إنجاز دوره في المنظمة بأسلوب يزيد عن المستوى المعروف أو المتوقع منه،حيث يقوم الموظف بالسلوك الذي يتعدى الحدود الدنيا لمتطلبات العمل الرسمي للمؤسسة في مجال احترام الأنظمة،والعمل بجدية تامة، وخدمة المصلحة العامة ولو كانت على حساب المصلحة الشخصية.

ث-الروح الرياضية : وهي رغبة العامل في التسامح، وقدرته على تحمل المشكلات والمهام الصعبة، واستعداده لتقبل بعض الإحباطات والمضايقات التنظيمية دون شكوى أو تذمر.

ج-فضيلة المواطنة : ويطلق عليها السلوك الحضاري، وهي المشاركة البناءة المسؤولة في إدارة المؤسسة، والاهتمام بمصلحتها ومصيرها، وإظهار سلوك الانتماء للمؤسسة والولاء لها من خلال تحسين صورتها وسمعتها والمحافظة على ممتلكاتها والدفاع عنها.

وأشار العامري(2003) إلى أن كلا الاتجاهين متكاملين فالذين اتبعوا الاتجاه الأول لا يرفضون الاتجاه الثاني لأنه يمكن إدراج هذه الأبعاد الخمسة من خلال هذين البعدين.

وقد صنف فيرلي وكلافام "Virlee&Clapham" (2003) الأبعاد الخمسة في بعدين كالتالي:

- سلوك المواطنة الموجه نحو الأفراد: ويشتمل هذا السلوك على كل من الإيثار والمجاملة.

- سلوك المواطنة الموجه نحو المؤسسة: ويشتمل هذا السلوك على كل من الضمير الحي والروح الرياضية وفضيلة المواطنة.[5].

1-5- الآثار التنظيمية للمواطنة التنظيمية:

أن لسلوك المواطنة التنظيمية تأثير على الأفراد العاملين بالمنظمة من جهة، وعلى المنظمة من جهة أخرى وهذا ما أكدته العديد من البحوث والدراسات السلوكية، أن لسلوك المواطنة تأثير كبير على أداء المنظمة والفرد وجماعة العمل، وعلى مستوى المنظمة فانه يسهم في تحقيق الفعالية التنظيمية من خلال استخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة علية والتكيف مع الظروف المناخية لبيئة العمل.

وأشارت دراسة أخرى من اجل خفض تكاليف الخدمة والإنتاج والمصاريف التشغيلية والبقاء في بيئة العمل المعقدة التي تعيشها منظمات اليوم، وما تحتاجه من تقديم السلع والخدمات بأقل التكاليف لمواجهة المنافسة الشديدة، حيث أن قلة الموارد تحتاج إلى استقطاب الموارد البشرية القادرة على العطاء أكثر مما يتطلبه الدور أو تنمية وتطوير موظفيها للقيام بالأعباء الوظيفية أكثر مما هو مطلوب منهم .[6]

وقد توصلت العديد من الدراسات والبحوث إلى وجود علاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية وكمية العمل المنجز، وفسروا هذه العلاقة بين المواطنة التنظيمية وجودة وكمية العمل المنجز أنها تعزى لعدة أسباب أن سلوك المواطنة التنظيمية يقلل الحاجة إلى تخصيص الموارد للنشاطات السياسية ويوجها نحو خدمة الأهداف الإنتاجية .

ويحدد الخيلي (2003) تأثير ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية على الأداء الكلي للمنظمة من خلال:

- تأثير سلوك المواطنة التنظيمية على مستوى إنتاجية الزملاء:

إذ ينعكس اثر المساندة والمعاونة التي يقدمها الزملاء لبعضهم البعض في الارتقاء بمستوى الأداء المهني من خلال تبادل الخبرة والمهارة الفنية مما ينعكس إيجابا على المنظمة ، ويعظم الاستفادة من الطاقة البشرية ويساهم في تنميتها وتدريبها ويساعد على انتشار السلوكيات المرغوبة في العمل والتي تنبع من شيوع روح التعاون الجماعية وتبادل المعرفة الفنية بين الزملاء داخل التنظيم .

- تأثير سلوك المواطنة التنظيمية على مستوى إنتاج الإدارات المختلفة:

من خلال إفساح المجال أمام العاملين لتقديم سلوكيات تتصف بالإبداع والابتكار، وتقديم اقتراحات من شانها أن تدعم التطوير المناسب لإجراءات العمل، ويساعد هذا النهج الإداري في توجيه العمال نحو المنافسة والمبادرة المتمركز حول العمل والانجاز بدل أن تضيع الجهود في الصراعات والمشاكل الشخصية التي تستنزف جهود المنظمة مما ينعكس سلبا على الأداء الكلي للتنظيم.

- تأثير سلوك المواطنة التنظيمية على توفير موارد المنظمة:

تتمثل في عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي :

سلوك الموظفين الذي يتسم بالرغبة في الانجاز، يدفع الإدارة بإسناد مهام إضافية توفر لهم الوقت كي يتفرغ المسئولين للإدارة والتخطيط لبحث آليات تقليل الصراعات والمشاكل التي تعيق تحقيق أهداف التنظيم، وتوفير جزء من الميزانية المخصصة للتدريب للموظفين الجدد ويرى بعض الباحثين أن الموطنة التنظيمية تسهم في تحقيق الفعالية التنظيمية من خلال النقاط التالية :

- توفر المرونة التي تحتاجها المنظمة لتسيير شؤونها حيث أن المنظمة التي تقيد نفسها بحدود الأدوار الرسمية تتسم بعدم المرونة، وعدم مواجهة الظروف المتغيرة.

- تنشيط وتفعيل التنظيم الاجتماعي الموجود داخل المنظمة.

- تقليل النزاعات والصراعات والخلافات بين الموظفين داخل التنظيم.

- زيادة في فاعلية الأداء والكفاءة.

- شيوع روح التعاون والمساعد والأمان الوظيفي داخل المنظمة

- الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة وتقليل الإهدار لها

- المحافظة على ممتلكات المنظمة

- تعمل على تحقيق التنسيق بين الجهود والأنشطة المبذولة من جانب أعضاء الفريق من ناحية وجماعات العمل من ناحية أخرى.

- تزيد من قدرة المنظمة على الاستقطاب للعنصر البشري والمحافظة عليه من خلال جعل المنظمة مكان أكثر جاذبية للعمل وتقليل معدل دوران العمل وتقليل المخاطر المهنية والشكاوي العمالية.[7]

2 ـــــ التنمية المستدامة :

2-1- مفهومها:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي .

ونظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

التنمية المستدامة: développement durable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

كما يعرفها ادوارد باربيار Edwerd barbierh : "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد .

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره .

ومن هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع .

والملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة .

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وأن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- ❖ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.
- ❖ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.

❖ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.[8]

2 ـــــ أسس التنمية المستدامة : يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها وكانت أهمها :

أ- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .

ب- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة .

ت- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية.

ث- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

ج- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

ح- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية[9]

3- متطلبات التنمية المستدامة: لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.

❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.

❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.

❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.

❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.

❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

❖ نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

4 - أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

❖ آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة- ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية – الثقافية.

❖ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

❖ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين.

نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.[10]

5: أبعاد التنمية المستدامة:

أ- أبعاد التنمية المستدامة: تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذرك أهمها كما يلي:

- البعد البيئي: يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة.[11]

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛

❖ إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛

❖ التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة.

❖ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم.

❖ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع.

❖ تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.[12].

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية "

ويمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

❖ النظم الايكولوجية.
❖ الطاقة.
❖ التنوع البيولوجي.
❖ الإنتاجية البيولوجية.
❖ القدرة على التكيف.
❖ الإعلام والثقافة للجميع.
❖ الصناعة النظيفة.

- البعد الاقتصادي: إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.[13].

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

❖ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
❖ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
❖ تبعية البلدان النامية؛
❖ المساواة في توزيع الموارد.
❖ الإنفاق العسكري.
❖ التفاوت في المداخيل.

- البعد الاجتماعي: على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

❖ المساواة في التوزيع.
❖ الحراك الاجتماعي.
❖ المشاركة الشعبية.
❖ التنوع الثقافي.
❖ استدامة المؤسسات.
❖ نمو وتوزيع السكان.
❖ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

- البعد التكنولوجي: ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون.[14]

ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

❖ تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
❖ تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.

❖ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

❖ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

❖ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي:

❖ أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

❖ أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

❖ تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع.

❖ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.15.

ثالثا: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

*الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة في التعرف على علاقة أبعاد المواطنة التنظيمية السائدة داخل مقر بلدية عين الملح وتحقيق التنمية المستدامة.

*الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة مسحية ممثلة لموظفي بلدية عين الملح ولاية المسيلة.

*الحدود المكانية: تم تطبيق أداة الدراسة في متوسطة عاشور زيان ببلدية عين الملح.

*الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال شهر فيفري .2019

2- منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الـــذي يمّكن الباحث حسب لامورو(1995) من "التصوير الدقيق للظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع، وإقامة علاقات بين عناصرها المختلفة، كما أنه لا يقف عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة وحسب، بل ويقوم بتحليلها وكشف علاقاتها المختلفة من أجل تفسيرها، والوصول إلى استنتاجات؛ تسهم بشكل أو بآخر في تحسين الواقع وتطويره".[16]

3- عينة الدراسة:

شملت هذه الدراسة على عينة تتكون من 104 بمقر بلدية عين الملح ولاية المسيلة وقد تم اختيارهم بطريقة مسحية.

4- أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس سلوك المواطنة، الذي طوره ماري وآخرون(2012)، ويتكون هذا المقياس من20 بندا على شكل أسئلة مختلفة تقيس خمسة أبعاد وهـــي:

(الإيثار، وعي الضمير، الروح الرياضية، المجاملة، صدق المواطنة).[17]

تتضمن كل واحدة منها ثلاث مستويات للإجابة هي: - مطلقا - أحيانا – دائما على غرار مقياس ليكرت، مع اختصار مستويات الإجابة من خمسة إلى ثلاثة على سلم تنقيط يتراوح من 0 إلى 2 نقاط .

قمنا بتعديل بنود هذا المقياس بتكييف الأسئلة لتتلاءم مع أهداف بحثنا مكتفين بـــ 20 عبارة بدلا من 26 عبارة، واعتمدنا على سلم التنقيط التالي:

- مطلقا (0 نقطة) – أحيانا (1نقطة) – دائما (2 نقاط) كعلامات للبنود، وتنحصر الدرجات الكلية للعامل حول المقياس بين 00 و40 نقطة، سوف نعتمد على درجة 20 (20 × 1) كنقطة متوسطة تفصل بين ذوي السلوك المرتفع والمنخفض، وتم حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة على عينة قدرها خمسة(30) سائقين؛ حيث توصلنا إلى ما يأتي:

الجدول (1): قيمة ألفا كرومباخ لمقياس المواطنة

1.1. ألفا كرومباخ α	1.2. العينة n	1.3. مستوى الدلالة
0.810 .1.4	30.1.5	0.05 .1.6

*ثبات المقياس: تم حساب ثبات المقياس عن طريق معامل ألفا كرومباخ والتي بلغت (0.81) وهي قيمة تدل على ثبات المقياس.

*صدق المقياس: تم ذلك من خلال حساب الصدق الذاتي للمقياس الذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبـــات، وبلغ(0.9) ومنه يمكن اعتبار الاستبيان صادقا في ما يقيس.

- استخدمنا في هذه الدراسة استبيان لقياس تنمية المستدامة، وهو مقياس تم تصميمه من طرف الباحثة فتيحة طويل(2013) المكون من عدة مؤشرات ممثلة في مؤشرات اقتصادية وبيئية واجتماعية ومؤسساتية مكتفين ب 20 عبارة. يستجيب لها المفحوصين وفق ثلاثة بدائل: (مرتفع، 02 درجات)، (متوسط، 01 درجة واحدة).(منخفض 00 درجة).

الجدول (2): قيمة ألفا كرومباخ لمقياس التنمية المستدامة

1.7. ألـ فا كرومباخ α	1.8. ا لعينة n	1.9. م ستوى الدلالة
0. .1.10 811	3 .1.11 0	0. .1.12 05

*ثبات المقياس: تم حساب ثبات المقياس عن طريق معامل ألفا كرومباخ والتي بلغت(0.81) وهي قيمة تدل على ثبات المقياس.

*صدق المقياس: تم ذلك من خلال حساب الصدق الذاتي للمقياس الذي يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبـــات، وبلغ (0.9) ومنه يمكن اعتبار المقياس صادقا في ما يقيس.

5- إجراءات الدراسة:

تم تطبيق المقياس من طرف الباحث وذلك بتوزيع 104 نسخة على موظفي مقر بلدية عين الملح، وتم استرجاعها كاملة صالحة للمعالجة الإحصائية.

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة: للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار صحة الفرضيات

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة23 للتوصل إلى ما يلي:

-مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة، وترتيب عبارات كل متغير تنازليا.

- تحليل الانحدار الخطي لاختبار صلاحية نموذج الدراسة، وتأثير المتغير المستقل (أبعاد المواطنة التنظيمية)على المتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة).

خامسا: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أ- الفرضية الأولى :

القائلة بتأثير الإيثار كقيمة سلوكية داخل مقر بلدية عين الملح على تحقيق التنمية المستدامة، لذلك ما سنحاول التأكد منه من خلال تحليل الانحدار بين المتغيرين.

*اختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

الجدول (3): يوضح معامل الارتباط بين المتغيرين

1.13. معامل الارتباط R	1.14. الدقة في تقدير المتغير التابع
1.15. 0.789	1.16. 0.712

الجدول(4): يوضح تحليل الانحدار الخطي

1.17.	1.18. يمة B	1.19. ستوى الدلالة
1.20. مقطع خط الانحدار (B0)	1.21. .822	1.22. 0.00
1.23. ميل خط الانحدار(B1)	1.24. .910	

من خلال تحليل الانحدار الخطي ومن خلال معامل الارتباط باستخدام spss عند مستوى دلالة 0.05، حيث يتمثل المتغير المستقل في(الإيثار)، والمتغير التابع في(التنمية المستدامة)، نجد من خلال الجدول رقم(3) أن معامل الارتباط R = 0.78 وهذا ما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية، ومدى الدقة في تقدير التابع هو0.71 أي بمعنى أن 71٪ من تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى الإيثار السائدة داخلها، ومن خلال الجدول رقم (4) نجد قيم معاملات الانحدار أن مقطع خط الانحدار يساوي 1.82 والذي يمثلB0 من معادلة الخط المستقيم Y= B0+B1X، أما ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل (الإيثار) B1 هو 0.91 في حين أن مستوى الدلالة 00، إذا نرفض الفرضية الصفرية لأنه أقل من 0.05، ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد العلاقة، وبالتالي تتحقق مع معادلة خط الانحدار والتي هي كالتالي: Y= 1.61+0.81X وعليه يمكن اعتبار الفرضية الأولى، والقائلة بأن هناك علاقة ارتباطية بين الإيثار السائدة داخل مقر بلدية عين الملح وتحقيق التنمية المستدامة . قد تحققت

وبالتالي نستنتج أن قيم الإيثار يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة في مقر بلدية عين الملح .

ب- الفرضية الثانية :

القائلة بتأثير وعي الضمير السائدة داخل مقر بلدية عين الملح وتحقيق التنمية المستدامة ، لذلك ما سنحاول التأكد منه من خلال تحليل الانحدار بين المتغيرين.

*اختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

الجدول (5): يوضح معامل الارتباط بين المتغيرين

1.25. معامل الارتباط R	1.26. الدقة في تقدير المتغير التابع
1.27. 0.811	1.28. 0.692

الجدول(6): يوضح تحليل الانحدار الخطي

1.29.	1.30. قيم B ة	1.31. مستوى الدلالة Sig
1.32. مقطع خط الانحدار (B0)	1.33. 1. 621	1.34. 0.01
1.35. ميل خط الانحدار(B1)	1.36. 0. 840	

من خلال تحليل الانحدار الخطي ومن خلال معامل الارتباط باستخدام spss عند مستوى دلالة 0.05، حيث يتمثل المتغير المستقل في(وعي الضمير)، والمتغير التابع في(التنمية)، نجد من خلال الجدول رقم(5) أن معامل الارتباط R = 0.81 وهذا ما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية، ومدى الدقة في تقدير التابع هو0.69 أي بمعنى أن 69٪ من تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى وعي الضمير السائدة داخلها، ومن خلال الجدول رقم (6) نجد قيم معاملات الانحدار أن مقطع خط الانحدار يساوي 1.62 والذي يمثلB0 من معادلة الخط المستقيم Y= B0+B1X، أما ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل (وعي الضمير) B1 هو0.84 في حين أن مستوى الدلالة 0.01، إذا نرفض الفرضية الصفرية لأنه أقل من 0.05، ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد العلاقة، وبالتالي تتحقق مع معادلة خط الانحدار والتي هي كالتالي: Y= 1.62+0.84X

وعليه يمكن اعتبار الفرضية الثانية، والقائلة بأن هناك علاقة ارتباطية بين وعي الضمير السائد داخل مقر بلدية عين الملح وتحقيق التنمية المستدامة. قد تحققت

وبالتالي نستنتج أن وعي الضمير يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة عين الملح .

ت- الفرضية الثالثة :

القائلة بتأثير السلوك الحضاري السائدة داخل مقر بلدية عين الملح تحقيق التنمية المستدامة، لذلك ما سنحاول التأكد منه من خلال تحليل الانحدار بين المتغيرين.

*اختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

الجدول (7): يوضح معامل الارتباط بين المتغيرين

1.37.معامل الارتباط R	1.38. الدقة في تقدير المتغير التابع
1.39.0.712	1.40. 0.651

الجدول(8): يوضح تحليل الانحدار الخطي

.1.41	1.42.قيمة B	1.43. مستوى الدلالة Sig
1.44. مقطع خط الانحدار (B0)	1.125.1.45	0.007 .1.46
1.47. ميل خط الانحدار(B1)	0.761.1.48	

من خلال تحليل الانحدار الخطي ومن خلال معامل الارتباط باستخدام spss عند مستوى دلالة 0.05، حيث يتمثل المتغير المستقل في(السلوك الحضاري)، والمتغير التابع في(التنمية المستدامة)، نجد من خلال الجدول رقم(7) أن معامل الارتباط R = 0.71 وهذا ما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية، ومدى الدقة في تقدير التابع هو0.65 أي بمعنى أن 65٪ من تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى السلوك الحضاري داخلها، ومن خلال الجدول رقم (8) نجد قيم معاملات الانحدار أن مقطع خط الانحدار يساوي 1.12 والذي يمثلB0 من معادلة الخط المستقيم Y= B0+B1X، أما ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل (السلوك الحضاري) B1 هو0.76 في حين أن مستوى الدلالة 0.007، إذا نرفض الفرضية الصفرية لأنه أقل من 0.05، ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد العلاقة، وبالتالي تتحقق مع معادلة خط الانحدار والتي هي كالتالي: Y= 1.62+0.84X وعليه يمكن اعتبار الفرضية الثالثة، والقائلة بأن هناك علاقة ارتباطية بين السلوك الحضاري السائدة داخل مقر بلدية عين الملح وتحقيق التنمية المستدامة . قد تحققت

وبالتالي نستنتج أن السلوك الحضاري يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة بمقر بلدية عين الملح

ت- الفرضية الرابعة :

من خلال نتائج الفرضيات الجزئية السابقة نستنتج أن أبعاد المواطنة التنظيمية السائدة داخل مقر بلدية عين الملح تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة. أي تحقق الفرضية الخامسة

خاتمة وتوصيات الدراسة:

وإن مبادئ وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية وأهدافها هي أساس مهم في عملية بناء الأهداف التنظيمية وإنجاحها والتي تعد جوهر التنمية المستدامة، فإنجاح المنظمة وتطويرها المستمر وإدارة التغيير فيها لا يمكن أن تطبقا وتعملا بمعزل عن فهم سلوك أفرادها، ولا عن قيم وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية السائدة داخل المنظمة فهناك تكامل وارتباط ما بين كل منهما، ويمكن أن نوصي بما يلي:

- ✓ العمل على تنمية أبعاد المواطنة التنظيمية داخل المنظمة لما لها من أهمية في تحقيق أهداف المؤسسة وأثرها على تحقيق التنمية.
- ✓ جعل تحقيق التنمية المستدامة جزء من سلوك المواطنة التنظيمية للمنظمة حتى تلقى الاهتمام والقبول من أفرادها.
- ✓ السعي إلى بناء سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين بمفهوم وأهمية تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

[1] زمزم ، علي، مهـددات قـيم المواطنـة وعلاقتهـا بالانحراف السلوكي ، رسالة الدكتوراه غير منشـورة ،جامعة مؤتة، الأردن، 2016، ص61

[2] معمري، حمزة وبـن زاهـي، منصـور، سـلوك المواطنة التنظيميـة كـأداة للفاعليـة التنظيميـة فـي المنظمات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14 .جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص44.

[3] نفس المرجع، ص45

[4] العازم، زياد، أثر الثقافـة التنظيميـة علـى سـلوك المواطنة التنظيمية في بلدية الوسطية في محافظة إربد بالأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 1، الأردن، 2015: ص112

[5] معمري، حمزة وبـن زاهـي، منصـور، سـلوك المواطنة التنظيميـة كـأداة للفاعليـة التنظيميـة فـي المنظمات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14 .جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص48.

[6] - العامري، أحمد بن سالم العامري، محددات وأثـار سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات ، مجلة جامعة الملك سعود الاقتصاد والإدارة ،المجلد18، العـدد02. 2003، ص71.

[7] نفس المرجع، ص72

[8] قاسمي، آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حمايـة البيئـة مـع الإشارة إلى التجربة الجزائرية بحث مقدم فـي ملتقـى دولي بعنوان السياسة والتجـارب التنمويـة بالمجـال العربي و المتوسطي التحديات التوجهـات الآفـاق، جامعة البويرة، الجزائر، 2012،ص 7.

[9] الحسن، عبد الرحمان، بحث مقدم لملتقى إسـتراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالـة وتحقيـق التنميـة المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2011، ص4

[10] زرنوج، ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصـادية، فـرع تخطيط، جامعة الجزائر،2006، ص7

[11] لطرش، ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقـة بحـث مقدمـة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المسـتدامة والكفـاءة الاسـتخدامية للمـوارد المتاحـة، جامعـة سطيف،2008، ص 4.

[12] قاسمي، آسيا، ص 9

[13] كربـالي، بغـداد وحمـادي محمـد، إسـتراتجيات والسياسات التنمية المسـتدامة فـي ظـل التحـولات الاقتصادية والتكنولوجيـة بـالجزائر، مجلـة العلـوم الإنسانية، العدد45،2010، ص12.

[14] عبيدات وبلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئـة والمشاكل البيئية العالمية، مجلـة العلـوم الاقتصـادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص 5

[15]قاسمي، آسيا، ص9.

[16] معمري، حمزة وبن زاهي، ص50.

[17] حسني، علياء، أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية في مدينة سحاب. رسالة ماجستير غير منشـورة فـي إدارة الأعمال. قسم إدارة الأعمـال، كليـة الأعمـال ،جامعة الشرق الأوسط: الأردن، 2013، ص48.